دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

د. جليط الطاهر
أستاذ محاضر أ بكلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير – جامعة جيجل

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم اثر الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي. ولهذا الغرض فقد تم الاستعانة بنماذج الديناميكية للكشف عن هذه العلاقة ، وقد بينت النتائج عن وجود علاقة طردية ضعيفة نوعا ما بين الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي، مع وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من معدل النمو الاقتصادي إلى الاستثمار السياحي. كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار السياحي يلعب دورا أساسيا في خفض معدلات البطالة والتضخم في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، النمو الاقتصادي، النموذج القياسي

Abstract:

This research aims to assess the impact of tourism investment on economic growth. To this end, dynamic models have been used to detect this relationship.

The results have shown a fairly low correlation between tourism incomes and GDP, with a unidirectional causal relationship that applies from economic growth to tourism investments.

The study also found that tourism investment plays a key role in reducing unemployment and inflation in Algeria.

***Keywords**: tourism investment, economic growth' econometric model*

مقدمة:

تعد السياحة احد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في العالم تقوم عليها الكثير من اقتصاديات الدول والتي تنطلق من المكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها. فهي تعتبر واحدة من أكبر الصناعات نموًا في العالم، و أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، باعتبارها قطاعًا إنتاجيًا يكتسي أهميةً كبيرةً في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرًا للعملات الصعبة، وإتاحة فرص التشغيل للأيادي العاملة، وهدفًا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية،

لقد عرفت السياحة ازدهارا كبيرا في العديد من القارات وخاصة القارة الأوربية ، نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من مؤهلات سياحية عديدة ومتنوعة ، بالإضافة إلى جودة الخدمات السياحية لديها ، هذا ما أدى إلى ارتفاع الإنفاق السياحي فيها ، في حين أن القارة الإفريقية تعرف إقبالا سياحيا محتشما ، نظرا لغياب العديد من العوامل الأساسية لقيام صناعة سياحية في أي بلد ، ورغم ذلك تعرف بضع الدول في شمالا إفريقيا تجارب ناجحة في مجال قطاعها السياحي كمصر وتونس والمغرب ، مما ساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدى هذه الدول.

والجزائر إحدى الدول الإفريقية تطمح إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات الوطنية، وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، وذلك من خلال تطبيق إستراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة، ترتكز من جهة على التجارب الناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط وفي البلدان الأخرى، وترتكز من جهة أخرى على الترتيبات الوجيهة الواردة في ميثاق السياحة المستدامة الصادر سنة 1995، والذي يقضي بأنه ينبغي أن تكون السياحة المستدامة على المدى الطويل، غير مؤثرة في المجال البيئي وذات ديمومة من الناحية الاقتصادية . كما تعلق الجزائر أمالا كبيرة على الإستراتيجية الجديدة التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، حيث يعتبر أول إستراتيجية شملت كافة الجوانب السياحية ، وتمتد على عدة مراحل ، على المدى القريب والمتوسط و البعيد.

1- الإشكالية

يشير واقع الاقتصاد الجزائري إلى أن القطاع السياحي عرف عدة مشاريع تنموية إستراتيجية لاسيما خلال الفترة الأخيرة تتمثل في مختلف الاستثمارات والمشاريع التي برمجتها الدولة في هذا القطاع ودمجه من ضمن قطاعات الاقتصادية الهامة لتنويع الاقتصاد الوطني الجزائري، وعليه كانت الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:**ما مدى فعالية سياسات المتبعة من طرف السلطات العمومية في مجال الصناعة السياحية في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ؟.**

وللإجابة على السؤال الرئيسي تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الاستثمار السياحي،
- ما هي أهم التحفيزات والإجراءات المتخذة من طرف الدولة لتشجيع الاستثمار السياحي؟.
- ما مدى قدرة الاستثمار السياحي في تفسير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؟.
- هل هناك علاقة سببية بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي؟.

2- فرضيات الدراسة

- هناك اثر ايجابي ومعنوي للاستثمار السياحي في معدل النمو الاقتصادي.
- هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي.
- يلعب الاستثمار السياحي دورا أساسيا في خفض معدلات البطالة والتضخم في الجزائر.

3- أهداف الدراسة

- عرض وتحليل ، ثم تقييم، لأثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل الأهمية المتزايدة لإسهام ذلك القطاع في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي
- إبراز اثر الاستثمار السياحي على بعض المتغيرات الاقتصادية كتضخم والبطالة
- إبراز العلاقة السببية الموجودة بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي.

4- خطة الدراسة

وقد جاءت الإجابة على هذه الأسئلة مهيكلة في المحاور التالية:

أولا: الاستثمار السياحي

ثانيا: إجراءات دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر

ثالثا: الاستثمار السياحي في الجزائر

رابعا: منهجية الدراسة والتحليل القياسي

أولا: الاستثمار السياحي

1- مفهوم الاستثمار السياحي يتمثل في مجموع ما ينفق على قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أ ّ ن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي والاستثمارات السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أي مكان، وتتمثلان في الضمانات والحوافز، كتوفير الاستقرار السياسي الذي يشكل مناخا ملائما للاستثمار، إلى جانب محفزات عديدة أهمها القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي و/أو الأجنبي، وأيضا توافر بنية تحتية ملائمة، وانتشار وعي سياحي بين مختلف شرائح المجتمع.

وكان لتطور حجم الاستثمارات السياحية تأثيرا واضحا على تطور صناعة السياحة على المستوى العالمي ويتجلى ذلك في الزيادة الملحوظة في تدفق الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي منذ العقد الأخير من القرن الماضي، حيث تؤكد البيانات أن حوالي % 85 كانت استثمارات متبادلة بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان، أما الجزء الباقي للدول النامية يتركز على عدد محدود منها لا يزيد إلا قليلا على عدد أصابع اليد الواحدة ويظل تطور الاستثمارات السياحية متوقفا على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاع السياحي، وعلى مدى قوة عناصر الجذب السياحي، وعلى الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمرين في هذا المجال[1].

2- خصائص الاستثمار السياحي

تتميز الاستثمارات السياحية بجملة من الخصائص تميزها عن الاستثمارات الأخرى من جهة وعن المتغيرات الاقتصادية الأخرى من جهة أخرى كما يلي[2]:

- الاستثمارات السياحية تكون في شكل أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عنها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.
- تتطلب الاستثمارات السياحية وتحتاج إلى مستوى عال من اليد العاملة المؤهلة والمدربة في مجال السياحة لاسيما في الفندقة ..الخ.
- الاستثمارات السياحية لا تحتاج الى عناصر معقدة كتكنولوجيا مثلا، تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي.
- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لأخر.
- الاستثمار السياحي يتطلب يد عاملة مؤهلة من اجل تحقيق عوائد مالية جديدة

3- أهداف الاستثمار السياحي

تعتبر الاستثمارات السياحية الدعامة الاقتصادية لاقتصاد أي بلد، حيث تلعب دور كبير في الاقتصاد ومن بين الأهداف الأساسية للاستثمارات السياحية نذكر[3]:

- تحقيق التوازن الجهوي.
- دعم ميزان المدفوعات.
- المحافظة على التراث الوطني.
- زيادة الدخل الوطني.
- تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني.
- المساهمة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- المساهمة في توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات البطالة.

- إكساب البلد صورة أمنية محترمة تجعلها وتساعدها في أداء نظامها السياسي.
- إكساب البلد قدرات تفاوضية عالية مع المنظمات والهيئات الدولية في المناسبات الرسمية واللقاءات.
- تطوير البنية التحتية للدول سواء تعلق الأمر بالبنية الأساسية الاقتصادية من المرافق العامة والأشغال العامة ووسائل النقل والمواصلات والاتصالات أو البنية الاجتماعية المرتبطة غالبا بالهياكل الصحية والمصارف والخدمات التي تساهم في تحسين مستوى المعيشة.

4- أنواع الاستثمار السياحي

يمكن أن يأخذ الاستثمار السياحي الأشكال التالية[4]:

الاستثمار السياحي الوطني: هو قيام مستثمرين من داخل الوطن بتوظيف أموالهم في دعم وتطوير قطاع السياحة، سواء في مجال الإيواء، المطاعم، السفر، الترفيه، وإقامة منشآت سياحية في مواقع أثرية، دينية، تاريخية، أو في مواقع ذات جمال طبيعي باهر، كذلك قد يكون هذا الاستثمار في شراء أسهم وسندات مالية لشركات سياحية،...الخ.

الاستثمار السياحي الأجنبي المباشر: يشير الاستثمار السياحي المباشر إلى عملية توظيف أموال غير وطنية يملكها أفراد من جنسيات أجنبية وفق قوانين الاستثمار السائدة في الدول التي يتحقق فيها الاستثمار وحسب الاتفاقيات التي تجري بين طرفي الاتفاق وهم الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي وربما تسمح له هذه الاتفاقيات بإدارة استثماراته من بلده بواسطة وكلاء أو مديرين يختارهم بنفسه، أما عن كون الاستثمار سياحي فهو أن يكون توظيف الأموال في قطاع السياحة، فالمستثمر يقدم رأس المال وتقدم الدولة المضيفة التسهيلات اللازمة الأخرى لهذا الاستثمار في المواقع السياحية والأثرية والتاريخية والدينية، وطالما هو استثمار فهو ينطوي على أفق زمني طويل لأنه استثمار في موجودات ثابتة ذات عمر اقتصادي طويل الأجل.

الاستثمار السياحي الأجنبي غير المباشر: يمكن لأي مستثمر أجنبي أن يشارك في توظيف أمواله في البلد المضيف، كأن يقوم بشراء أوراق مالية) أسهم وسندات (أو قروض لشركات دون أن يكون له حق إدارة موجودات الشركة، حيث يسمى هذا النوع من الاستثمار استثمار غير مباشر أو استثمار محفظي. ويتم ذلك من خلال تأسيس شركات سياحية تتولى إقامة المنشآت السياحية في المواقع الأثرية والتاريخية والدينية، حيث تقوم بطرح أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية لتمكين المستثمر الأجنبي من شرائها والمساهمة في استثمارات هذه الشركات من أجل دعم قطاع السياحة، ويعتبر هذا الاستثمار قصير الأجل لأن المستثمر باستطاعته بيع ما يملكه خلال أيام أو أسابيع، لكن ذلك يعني دخول مالك جديد هو المستثمر الذي اشترى هذه الأوراق المالية.

5- إجراءات دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر

ومن أجل خلق المناخ الملائم للاستثمار وتشجيعه يستلزم توفير كل الشروط القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة، لهذا فقد قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات وذلك باتخاذ تدابير

تحفيزية ووضع أدوات تنفيذية قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة و تسمح بتوفير دعم دائم للمستثمرين، وتمثلت هذه الإجراءات فيما يلي:

أ- إنشاء أجهزة دعم ومرافقة الاستثمارات

- **وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APCI** : والتي تحولت بموجب الأمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وهي تتولى المهام التالية [5]:
- ترقية الاستثمارات الوطنية وتطورها ومتابعتها
- استقبال المستثمرين المقيمين والغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار
- المشاركة في تسيير وتطوير مشاريع استثمارية جديدة
- التأكد من الاحترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء
- **المجلس الوطني للاستثمار: وهو جهاز** استراتجي لدعم الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، ويقوم بالهام التالية:
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الجارية.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات، وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.
- **الشبابيك الوحيدة اللامركزية:** من اجل التخلص نم البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم انجاز هده الشبابيك على المستوى الوطني وتشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية
- **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار:**
- ومهامها يمكن حصرها في النقاط التالية.
- اقتراح إستراتجية ترقية وتنويع الاستثمار.
- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجهيز برامج الخوصصة.

ب-الامتيازات والحوافز لتشبع الاستثمار

يمكن تقسيم امتيازات الاستثمار المتعلقة بالنظام العام الممنوحة للمستثمرين إلى قسمين :عند مرحلة إنجاز الاستثمار، وعند مرحلة الاستغلال [6].

- **مرحلة بدء الانجاز للاستثمار**

- تستفيد الاستثمارات في إطار النظام العام من امتيازات جبائية عند مرحلة الإنجاز، في مدة لا تتجاوز 3 سنوات وهي كما يلي:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل، بنسبة منخفضة تقدر (5‰)تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

-إعفاء الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه.

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة

-تطبيق نسبة منخفضة، تقدر ب (3%) في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- **مرحلة انطلاق الاستغلال:**

كما يستفيد الاستثمار ابتداء من تاريخ الشروع في استغلاله من الامتيازات التالية:

- الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني حاليا
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 بالألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية اللازمة لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع سواء كانت مستوردة أو مقتناة محليا.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة، المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من ضريبة أرباح الشركات، ومن الرسم على النشاط المهني.

– الإعفاء لمدة 10 سنوات إبتداء من تاريخ الإقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار.

– منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الإستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الإهلاك.

ج- الحوافز والامتيازات الممنوحة لقطاع السياحة:

في ظل التغيرات التي عرفتها الجزائر اتبعت سياسة جديدة، وهي فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي في القطاع السياحي، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة، وبالتالي قامت الجزائر بوضع عدة قوانين لتشجيع الاستثمار، كالتسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية، وذلك حسب:

- **قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر** 1993.واهم الامتيازات الممنوحة ضمن هذا القانون هي:

الجدول رقم 01: امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الانجاز	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل بعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها	% 0.5	% 0.5	% 0.5	% 0.5
الرسم العقاري	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	إعفاء من 05 سنوات إلى 10 سنوات	إعفاء من 07 سنوات على الأقل	إعفاء 10 سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	% 03	% 03	% 03	03 سنوات
أشغال المنشات القاعدية	لا شيء	تكفل جزئي أو كلي	% 50	تكفل جزئي أو كلي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات يمكن آن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض 50 %	امتيازات يمكن تصل حتى الدينار الرمزي
التخصيص على نسبة الفوائد	لاشيء	لاشيء	لا شيء	لا شيء

المصدر: مجلة الاستثمار والشراكة في السياحة ، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 1994،ص 15.

4- استراتيجية الخوصصة كآلية لتطوير الاستثمار السياحي:

تميزت مرحلة خوصصة المؤسسات السياحية الجزائرية بتحديد الإطار القانوني الضروري لتطوير الاستثمارات، وكذلك تدهور الأوضاع الأمنية، هدا انعكس سلبًا على القطاع السياحي، إذا تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر من سنة 1990 إلى غاية 1996، بحوالي 359895 سائح إلى 18000 سائح، وولكن

مع رجوع الاستقرار والأمن إلى الوطن عاد الانتعاش إلى القطاع، إذ بلغ رقم الأعمال لفرع السياحة 3.622 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 26 % مقارنة بنفس الفترة لسنة 1999[7]، والجدول التالي يوضح الفنادق التي عرضت للخوصصة:

الجدول رقم02: الفنادق التي عرضت للخوصصة

المدينة	الفندق	المساحة	عدد الغرف	الغرف الفاخرة	قدرة الاطعام
غرداية	ميزاب	26827	141	9	400
تيزيوزو	عمراوة	35155	152	4	300
بومرداس	رايس	1003	61	7	300
ورقلة	مهري	5234	48	4	200
بوسعادة	القائد	/	45	/	200
قسنطينة	بانورميك	4734	66	1	240
تلمسالن	ش	0130000	135	7	200
تلمسان	المغرب	4000	107	/	125
عنابة	الشرق	2939	49	/	1125
الجزائر	السفير + السوفيتال	/	/	/	/
الجزائر	البير الاول	3695	/	40	160
سطيف	الهضاب	1105	308	26	334
باتنة	شيلية	143645	68	03	186
عنابة	سيبوس	9996	71	03	200
الطراف	الرمجان	23000	288	/	200
وهران	الكبير	/	103	02	180
وهران	الشاطوناف	2344	81	04	160

المصدر: عبد القادر شلالي، في الملتقى العلمي الوطني حول: "السياحة في الجزائر: واقع وأفاق" يومي: 11 و 12 ماي 2010 ، ص:13

ت-أفاق مخطط التهيئة السياحية إلى غاية 2025:

يعتبر مخطط التهيئة السياحية جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وإطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلالها تقوم الدولة بـ [8]:

- عرض رؤيتها حول تطور السياحة على مستوى آفاق زمنية مختلفة سواء على المدى القصير 2009 أو على المدى المتوسط 2015 أو على المدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة من أجل جعل الجزائر بلد مستقبل؛
- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده؛
- ضمان في إطار التنمية المستدامة توازن الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة؛
- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من أجل رفعها إلى صف الوجهات السامية في المنطقة الأوربية المتوسطية.

يحدد بهذا للبلد أكمله ولكل منطقة من التراب الوطني التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة. إذ يرتكز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على خمسة ديناميكيات :

- تقويم وجهة "الجزائر" لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس؛
- تنمية الأقطاب والقرى السياحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار؛
- إعداد برنامج نوعية سياحية؛
- تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة؛
- تحديد ووضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات السياحية وكذا المطورين وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين.

كما حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سبعة مناطق سياحية كبرى وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني: المنطقة الشمالية/ وسط ،المنطقة الشمالية/ شرق1، المنطقة الشمالية/ شرق2، المنطقة الغربية، منطقة الهضاب العليا، منطقة الجنوب، منطقة الصحراء الكبرى

ثالثا: الاستثمار السياحي في الجزائر

يعتبر الاستثمار في القطاع السياحي احد الأمور الهامة في الاقتصاد الوطني وعليه يمكن تحديد أسباب الاستثمار في القطاع السياحي وتطور حجم الاستثمارات السياحي في الجزائر، أهم الآليات المتخذة لتمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر وذلك كما يلي:

1- أسباب الاستثمار السياحي في الجزائر:

يعتبر الاستثمار السياحي فرصة حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة الدولة او الاقتصاد وتحقيق الربح من وجهة المستثمر، ومن بين أسباب الاستثمار في المجال السياحي في الجزائر يرجع إلى عدة أسباب يمكن تشخيصها كما يلي[9]:

- إدراك حكومات الدول المختلفة للأهمية الاقتصادية للسياحة، حيث اتجهت معظم حكومات الدول السياحية إلى القيام بدور أكثر فعالية في التنمية السياحية عن طريق زيادة التسهيلات وتشجيع نمو السياحة الدولية الوافدة ، الأمر الذي جعل الجزائر تستفيد من هذا الإدراك والسياسات الأجنبية بالاتجاه نحو الاستثمار في القطاع السياحي.
- حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري والبحث عن بدائل أخرى تخفف من التبعية للريع البترولي خصوصا مع تراجع المداخيل المتأتية منه مؤخرا، فقد اهتمت السلطات الجزائرية ذا القطاع من خلال عدة مشاريع ومخططات ساعية للنهوض به .
- يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة
- يعد الاستثمار في القطاع السياحي واحد من بين أهم المداخل التي تستند عليها الاقتصادات العالمية لغرض بلوغ مراتب التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- تعدد وتنوع مناطق الجزائر ومناظرها المختلفة مما يؤدي إلى اختلاف منتجاتها السياحية، إضافة إلى مناخات متجانسة ومتكاملة، معالم تمكن من قضاء موسم سياحي ب 12 شهرا في السنة .وثروات طبيعية وتاريخية مميزة وكذلك تراث ثقافي متنوع ومختلف باختلاف المناطق
- تنوع مناطق الجذب السياحي في الجزائر ونذكر صحراوية.... الخ.
- تعدد وتنوع الأقاليم المناخية في الجزائر حيث يمكن للسياح الإقامة طوال الموسم والسنة.
- امتلاك الجزائر للثروات التاريخية والثقافية وتراث وغيرها.
- تنوع السياحة في الجزائر كما يلي سياحة شاطئية، سياحة أعمال، سياحة صحراوية، سياحة ثقافية ورياضية، صيد وقنص، سباقات الرالي، سياحة المسافات الطويلة، سياحة صحية، مراكز معدنية، سياحة المعالم الأثرية...إلخ.

- عملية الخوصصة توفر فرصة حقيقية للاستثمار في القطاع السياحي، فمؤسسات القطاع معروضة للخوصصة لمستثمرين محليين وأجانب بأشكال مختلفة كالبيع الكامل للمؤسسة أو تسليم الإدارة للقطاع الخاص أو من خلال عملية الشراكة مع مؤسسة أجنبية.

2- تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر

قدمت وزارة السياحة جملة من المعطيات مفادها أن الجزائر تحصي حاليا 746 مشروع سياحي وطني بتكلفة 240 مليار دينار، ينتظر أن تعطي طاقة استيعابية ب 84643 سرير، و من شأنها خلق 40 ألف منصب شغل كما ذكرت الوزارة أن للجزائر 377 استثمار سياحي وطني في طور الإنجاز ستكتمل على أقصى تقدير في ظرف سنتين لتدعم الحظيرة الوطنية بحوالي 50 ألف سرير إضافي مع تسجيل عدم انطلاق 143 مشروع بسبب تعقيدات بيروقراطية على المستوى المحلي مع السلطات الولائية، و 129 مشروعا متوقفا لدواعي تتعلق بعجز في الحصول على التمويل الكافي لإتمامها، و في هذا الإطار أعدت الوزارة قائمة لهذه المشاريع و طلبت من البنوك تقديم التسهيلات الضرورية لدراسة كل ملف حالة بحالة، بينما بلغ عدد المشاريع المستلمة 21 مشروعا في سنة 2013 ، أما بخصوص الاستثمارات الأجنبية بالجزائر في قطاع السياحة فإن قيمتها بلغت 59 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 750 مليون دولار، حيث ينتظر أن تتم ثلاثة مشاريع مهمة هي فندق "ترست" الذي سيضيف 1600 سرير و حوالي 150 ألف منصب عمل و مشروع جزائري سعودي في ولاية سكيكدة ب 2500 سرير و 1200 منصب عمل إضافة إلى مشروع" إيميرال " بطاقة 2000 سرير و 1500 منصب عمل مباشر[10].

جدول رقم 03 :توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط سنة 2014

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة المالية (مليون دج)	مناصب العمل المستحدثة
النقل	**18697**	**%54.78**	**233667**	46079
بناء وأشغال عمومية	**5900**	%18	226627	100991
الصناعة	**3445**	% 12.42	1.569597	103660
الخدمات	**2844**	% 10.30	328947	35147
الفلاحة	**491**	%1.38	23657	5139
الصحة	**430**	% 1.17	25711	4582
السياحة	**195**	% 0.92	135559	3517
التجارة	**02**	%0	3040	**00**
المجموع	**32004**	%100	2.546840	299115

المصدر: عمر بوجميعة، بلال معوج، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من الجدول أعلاه الانخفاض الكبير في عدد المشاريع الاستثمارية الموجهة لقطاع السياحة خلال الفترة المذكورة حيث ق در ب 195 مشروع بقيمة 135595 مليون دينار أي ما يمثل حوالي 0.92 % من المبلغ الإجمالي للاستثمارات العمومية، وهي نسبة ضعيفة جدا من الحجم الكلي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر، وهذا ما يبين إهمال هذا القطاع والتوجه نحو القطاعات الأخرى على غرار المحروقات والنقل...بالرغم من أهميتها في توفير قيمة مضافة ومداخيل كبيرة للاقتصاد الوطني وتحقيق فرص شغل...الخ. [11].

3- مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج الإجمالي

يعتبر القطاع السياحي كغيره من القطاعات المكونة للناتج الإجمالي لأي اقتصاد بلد كان، حيث يساهم القطاع السياحي بدراجات متفاوتة بين اقتصاديات البلدان في معدل النمو الاقتصادي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10% أما بالنسبة إلى الجزائر فان مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام فهي ضعيفة خلال الفترة 2000-2012 لضعف الإيرادات السياحية في الجزائر ، ولقد تطور معدل مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم : 04 مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في النمو الاقتصادي .

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	0.16	0.20	0.07	0.08	0.21	0.21	0.22	0.24	0.24

المصدر: بولفول هارون، عادل مستوي، مرجع سبق ذكره،ص12

تبين من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة القطاع السياحي الجزائري في النمو الاقتصادي لم تتجاوز 0.5%، حيث يمكن إرجاع ضعف مردودية قطاع السياحة في الناتج الداخلي الخام الجزائري إلى ضعف الاهتمام بالقطاع السياحي واعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بصفة كبيرة... الخ.

4- مساهمة السياحة في توفير فرص الشغل

للسياحة اثر كبير على المجتمع لاسيما من خلال توفير الراحة، الترهة... وتوفير مناصب الشغل بصيغة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر من المشاكل الاقتصادية التي تسعى الكثير من الدول تجاوزها، والجزائر هي الأخرى يساهم قطاعها السياحي في توفير مناصب شغل دائمة والجدول الموالي يبين تطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري[12]

الجدول رقم تطور حجم العمال في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة الوحدة الف عامل

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد	288	298	346.2	410.2	445.1	474.4	480	506	507.1
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العدد	586	300	288	301	305	312	316	320	360

المصدر: نفس المرجع، ص13

ثالثا:منهجية الدراسة والتحليل القياسي

من اجل تقييم اثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر نقوم ببناء نموذج قياسي، حيث نختار إيرادات الاستثمارات السياحية كمؤشر عن الاستثمار السياحي **RET** ومعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي **GPIB** كمؤشر عن النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي معدل البطالة **TCHO** و ومعدل التضخم **TINF**، .الوطني .هذا وقبل الوصول إلى قياس وتحليل هذه العلاقة لابد المرور بالمراحل التالية.

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لبلورة الإطار النظري لدراسة، والمنهج القياسي لاختبار العلاقة السببية بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي ومستوى الأسعار .ومن الطرق للوصول إلى هذا الهدف ما يسمى طريقة النماذج الدينامكية التي تفسر قيم المتغير الحالي بالقيم السابقة له وبالقيم السابقة للمتغيرات الأخرى، كما تسمح بتحليل التفاعلات الدينامكية لهذه المتغيرات، وسوف يستند التحليل القياسي في هذه الدراسة إلى ما يسمى اختبارات (Multivariate Granger Causality) والذي يعتمد على تقدير نموذج للمتجهات ذات الانحدار الذاتي بالصيغة الآتية[13]:

$$y_t = \sum_{t=1}^{m} \lambda_i \, y_{t-1} + \sum_{t=1}^{m} \mu_i \, x_{t-i} + \gamma + \mu_t$$

ولهذا الغرض سوف يتم استخدام إحصائية قيمة Chi-sq المقدرة للكشف عن وجود علاقة السببية ، وذلك بمقارنتها بإحصائية فيشر المجدولة عند مستوى دلالة إحصائية معين حيث تكون الفرضية تحت الاختبار والممثلة بـ H_0 هي رفض وجود علاقة السببية بين المتغيرات.

سنقوم في الخطوة الأولى بدراسة خصائص السلاسل الزمنية من ناحية الإستقرارية (مركبة الاتجاه العام، الجذر الأحادي)، وذلك بالاعتماد على اختبارات ديكي فولار الموسعة (ADF) وهذا بالاعتماد علي النماذج الستة التالية[14]:

$$(4): \Delta Y_t = \hat{\phi} Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \hat{\varphi}_j . \Delta Y_{t-j+1} + \hat{\varepsilon}_t$$

$$(5): \Delta Y_t = \widetilde{c}_1 + \widetilde{\phi} . Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \widetilde{\varphi}_j . \Delta Y_{t-j+1} + \widetilde{\varepsilon}_t$$

$$(6): \Delta Y_t = \overline{c}_2 + \overline{b} t + \overline{\phi} . Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \overline{\varphi}_j . \Delta Y_{t-j+1} + \overline{\varepsilon}_t$$

حيث تمثل Δ: الفروق الأولى، P: يمثل عدد التأخرات في النماذج والتي تحدد باستعمال معامل (Akaikeو Schwarz) بالصيغ التالية[15]:

$$Aic = Ln\left[\det(\sum_e)\right] + \frac{2k^2 p}{n} \qquad ، \qquad Sc = Ln\left[\det(\sum_e)\right] + \frac{k^2 p Ln(n)}{n} .$$

وتنص فرضية العدم لاختبار (ADF) على رفض الفرضية إذا كانت إحصائية ($t < t_{\hat{\phi}_1}$ المجدولة) ،حيث أن $t_{\hat{\phi}} = \frac{\phi'_1}{\delta_{\hat{\phi}_1}}$

وفي الخطوة ثانية سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك، لمعرفة إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ولتأكد من ذلك سنقوم بتطبيق اختبار Johansen.S (1988)[16] الذي يعتبر من أهم الاختبارات في الكشف عن علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة. بحيث يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة أو متجهات التكامل المتزامن والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن، وهذا بالاعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر للمصفوفة .
ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي[17] :

$$\Delta y_t = A_0 + B_1 \Delta y_{t-1} + B_2 \Delta y_{t-2} + ... + B_{P-1} \Delta y_{t-P+1} + \eta y_{t-P} + \varepsilon$$

حيث: B_i : هي مصفوفات بدلالة A_i و $\eta = \left(\sum_{i=1}^{P} A_i - I \right)$.

المصفوفة η يمكن كتابتها على الشكل $\eta = \alpha\beta'$، حيث α: شعاع قوة الإرجاع، β : شعاع عناصره هي معاملات علاقات المدى الطويل بين المتغيرات، و كل توفيقة خطية تمثل علاقة تكامل مشترك. وهنا نميز حالتين:

– إذا كانت رتبة المصفوفة η تساوي الصفر فلا يمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ أو تساوي k (عدد المتغيرات)، فهنا لا يوجد مشكل التكامل المشترك. وتقدير العلاقة بين المتغيرات يكون عن طريق نموذج الانحدار الذاتي VAR على الشكل:

$$x_t = \phi_0 + \sum_{i=1}^{n} \phi_i x_{t-i} + \varepsilon_t \qquad \text{حيث :} \quad x = (x_{1t}, x_{2t}, ..., x_{nt})' \ .$$

– إذا كانت رتبة المصفوفة η و التي نرمز لها بالرمز r محصورة بين 1و $k-1$ ، فتوجد r علاقة تكامل مشترك، ونموذج تصحيح الخطأ يكون كما يلي:

$$\Delta y_t = A_0 + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + ... + \beta_{t-P} y_{t-P+1} + \alpha e_t + \varepsilon_t \qquad \text{حيث:} \quad e_t = \beta' y_t \ .$$

وأخيرا نقوم بدراسة العلاقة السببية وتوظيف دوال الاستجابة لردود الفعل لتحليل التفاعلات الديناميكية بين المتغيرات.

1- عرض تطور متغيرات الدراسة

الشكل رقم01 : عرض تطور متغيرات الدراسة للفترة 1990 - 2016

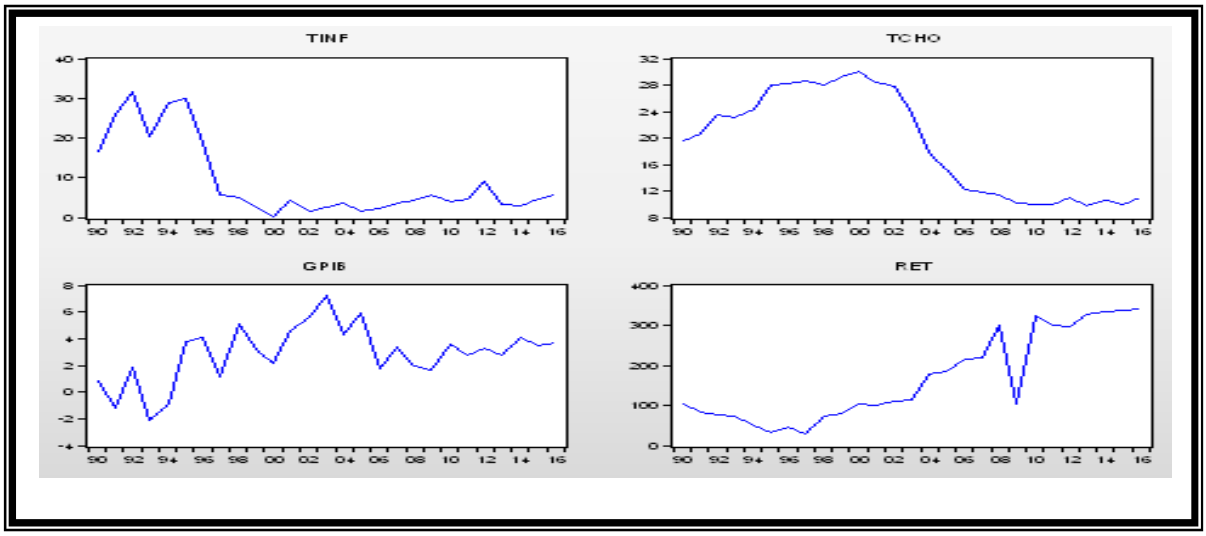

المصدر: مخرجات EVIWS07

- نلاحظ العلاقة العكسية المتواجدة بين الإيرادات السياحية RET ربين معدل التضخم والبطالة حيث انه في حالة انخفاض الإيرادات السياحية يرتفع كل من معدل البطالة ومعدل التضخم وهذا يبدو بشكل واضح خلال الفترة 1990 – 2000 ،أما في حالة ارتفاع الإيرادات السياحية ابتداءا من سنة 2001 نلاحظ كذلك انه هناك انخفاض في معدل البطالة ومعدل التضخم. كما نلاحظ وجود علاقة طردية بين الإيرادات السياحية ومعدل نمو الناتج الإجمالي .

2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل تطبيق اختبارات ديكي فولار ، يجب اولا تحديد عدد التأخرات لكل سلسلة والتي تصاحب اقل قيمة لمعياري (Akaikeو Schwarz) . والنتائج مبينة في الجدول التالي

الجدول رقم(05) :تحديد درجة تاخر السلاسل الزمنية

درجة التاخر		0	1	2	3
GPIB	Akaike	5.78	5.84	5.91	5.94
	Schwarz	5.91	6.02	6.14	6.22
TINF	Akaike	6.17	6.21	6.17	6.22
	Schwarz	6.30	6.39	6.40	6.49
CHO	Akaike	4.42	4.50	4.37	4.49
	Schwarz	4.56	4.61	4.55	4.77
RET	Akaike	0.59	0.16	0.37	0.19
	Schwarz	0.72	0.39	0.52	0.47

المصدر: المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eveiws7.0.

من خلال النتائج المعروضة في الجدول نستنتج أن درجات التأخر معدومة بالنسبة معدل نمو الناتج الداخلي الخام GPIB و INF وتساوي الواحد بالنسبة لسلسة الاستثمار السياحي، وتساوي 2 بالنسبة لسلسة معدل البطالة ، أما التأخر 3 فلم يصاحب أي سلسلة.

- نتائج اختبار ديكي فولر

الجدول رقم(06) :نتائج تطبيق اختبار ديكي فولار البسيط

المتغيرات	السلسلة الأصلية			الفر وقات من الدرجة الأولى		
	النمودج1	النموذج2	النموذج3	النمودج1	النموذج2	النموذج3
GPIB	-3.56	-3.58	-1.89	-7.50	-7.64	-7.76
INF	-1.99	-1.68	-1.28	-5.18	-5.28	-5.34
t-tab %5	-1.95	-3.00	-3.60	-1.95	-3.00	-3.60

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجاتEveiws7.0.

الجدول رقم (07): نتائج تطبيق اختبار ديكي فولار الموسع

المتغيرات	السلسة الأصلية			الفر وقات من الدرجة01 الأولى			الفر وقات من الدرجة02		
	النموذج 4	النموذج 5	النموذج 6	النموذج 4	النموذج 5	النموذج 6	النموذج 4	النموذج 5	النموذج 6
CHO	-1.44	-1.24	-0.54	-3.20	-2.93	-2.97	-5.85	-5.96	-6.06
RET	-1.55	-2.92	-3.2	-4.03	-4.07	-4.05	/	/	/
t-tab %5	-1.95	-3.00	-3.60	-1.95	-3.00	-3.60	-1.95	-3.00	-3.60

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على مخرجات Eveiws7.0

من خلال نتائج اختبار ديكي فولر البسيط والموسع والمبينة في الجدولين رقم 06 و 07 نجد كل من سلسلة GPIB و TINF و RET متكاملة من الدرجة الأولى، بينما نجد ان سلسلة معدل البطالة TCHO متكاملة من الدرجة الثانية.

3- اختبار التكامل المشترك

بما أن كل من السلاسل متكاملة من نفس الدرجة و السلاسل GPIB و RET متكاملة من الدرجة I(2) كما بينتها اختبار الجذور الوحدوية لديكي فولار البسيط فهناك إمكانية لوجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين هذه السلاسل، ولتأكد من ذلك سنقوم بتطبيق اختبار Johansen.S .

- الجدول رقم 08: اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين(GPIB , TINF , RET)

Date: 10/20/17 Time: 19:51
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TINF TCHO GPIB RET
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.646667	44.97077	47.85613	0.0910
At most 1	0.349031	18.96217	29.79707	0.4956
At most 2	0.217875	8.229841	15.49471	0.4412
At most 3	0.080065	2.086311	3.841466	0.1486

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

المصدر: مخرجات EVIWS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رتبة المصفوفة (π) تساوي الصفر، حيث أن قيم λ_{trace} (22.59 – 8.29 – 1.10)اصغر من جميع القيم الحرجة (29.79 – 15.49 – 3.84) عند مستوى معنوية 5%، ومنه نستنتج أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (GPIB , TINF , RET

عرض وتقدير نتائج نموذج (VAR) : بعد اختيار درجة التأخير، تأتي مرحلة تقدير النموذج VAR(2)، وفي بحثنا هذا سوف نكتفي بمعادلة معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة والتضخم قصد تحديد وقياس اثر الاستثمار السياحي في هذه المتغيرات، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 7.0 تحصلنا على ما يلي:

$$GPIB = -0.028*TINF(-1) - 0.06*TINF(-2) - 0.11*TCHO(-1) + 0.33*TCHO(-2) - 0.003*RET(-1) + 0.008*RET(-2) + 0.019*GPIB(-1) - 0.14*GPIB(-2) - 1.93$$

$R^2 = 0.53$ $R = 0\ 74.$ $F.st = 9.22$ N=24

$$TINF = 0.747*TINF(-1) - 0.109*TINF(-2) - 0.867*TCHO(-1) + 1.148*TCHO(-2) + 0.017*RET(-1) + 0.003*RET(-2) - 1.961*GPIB(-1) - 0.666*GPIB(-2) + 1.262$$

$R^2 = 0.89$ $R = 0.97$ $F.st = 14.66$ N=24

$$TCHO = -0.015*TINF(-1) + 0.006*TINF(-2) + 1.081*TCHO(-1) - 0.06*TCHO(-2) + 0.003*RET(-1) - 0.0\ 5*RET(-2) - 0.542*GPIB(-1) - 0.339*GPIB(-2) + 1.59$$

$R^2 = 0.97$ $R = 0.97$ $F.st = 71.18$ N= 24

من معادلة النمو الاقتصادي:نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 53 % أي أن 53 % من تغير معدل النمو الاقتصادي يرجع إلى تغير العوامل المفسرة المدرجة في النموذج والنسبة المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج. كما أن النموذج له معنوية إحصائية (F.st>F.tab) .

- من المعادلة نجد كذلك أن معدل النمو الاقتصادي يرتبط ارتباط سالب مع الاستثمار السياحي في التأخر $t-1$ وارتباط موجب في التأخر $t-2$ وهذا معناه انه في حالة ارتفاع الاستثمار السياحي في سنة ما فان يذلك يعمل على خفض معدلات النمو الاقتصادي بـ0.3 % في السنة الأولى ويعمل على رفع هذه المعدلات في السنة الثانية وذلك بـ 0.8 %
- **من معادلة التضخم** نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 89 % أي أن 89 % من تغير معدل النمو الاقتصادي يرجع إلى تغير العوامل المفسرة المدرجة في النموذج والنسبة المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج. كما أن النموذج له معنوية إحصائية (F.st>F.tab) .

كما أن الاستثمار السياحي يرتبط بعلاقة طردية مع معدل التضخم في الفترة $t-1$ و الفترة $t-2$ أي أن في حالة زيادة الاستثمار السياحي في سنة ما، فان ذلك يؤدي الى رفع معدلات التضخم في السنة الموالية بنسبة في السنتين المقبلتين بـ 0.017 % و0.003 % على التوالي.

من معادلة معدل البطالة: نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 97 % أي أن 97 % من تغير معدل النمو الاقتصادي يرجع إلى تغير العوامل المفسرة المدرجة في النموذج والنسبة المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج. كما أن النموذج له معنوية إحصائية (F.st>F.tab)

كما نلاحظ من المعادلة أن الاستثمار السياحي يرتبط بعلاقة طردية مع معدلات في الفترة$t-1$ حيث كل زيادة في الاستثمار السياحي 1 % سوف تعمل على رفع معدل البطالة في الفترة $t-1$ بـ 0.1 % ، أما في الفترة $t-2$ فان الاستثمار السياحي ترتبط بعلاقة طردية مع معدل البطالة وبميل مرتفع نوعا ما حيث كل زيادة في الاستثمارات السياحية بـ 1% تودي إلى خفض معدل البطالة في الجزائر بـ 5 %.

1- تحليل دوال الاستجابة لردود الفعل :إن نماذج الانحدار الذاتي تسمح بتحليل الصدمات العشوائية، وهذا من خلال قياس اثر مفاجئ (صدمة) في متغير ما على باقي المتغيرات الأخرى، ، ومن خلال دراستنا لأثر النشاط السياحي علة النمو الاقتصادي سوف يتم القيام بتطبيق صدمة في الفترة الأولى على سلسلة الاستثمار السياحي RET ثم نقتصر بدراسة هذا الأثر على معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم والبطالة خلال الفترة الممتدة على مدى 10سنوات.والشكل رقم 01 يبين ذلك:

الشكل رقم (02): دوال الاستجابة لردود الفعل

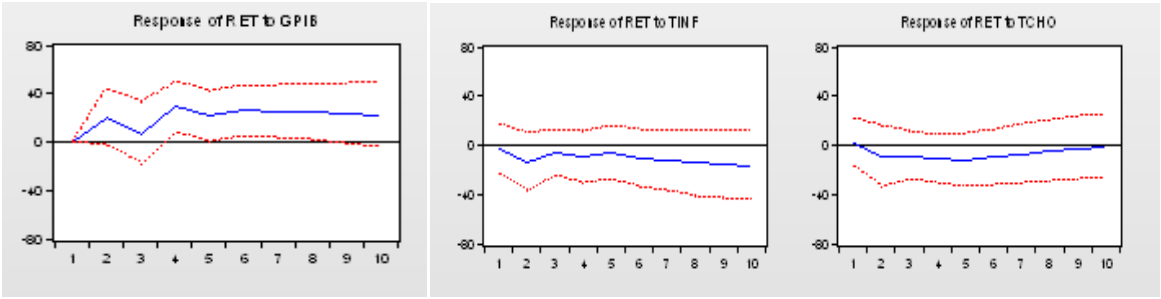

المصدر: مخرجات EVIWS 07

حسب تقديرات دوال الاستجابة للمحفزات الممتدة على 10 سنوات و المبينة في الشكلين أعلاه أعلاه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة مقدرة ب 1 % الاستثمار السياحي سوف يكون لها اثر معدوم في معدل النمو الاقتصادي الفترة الأولى، و يصبح هذا الأثر موجب وبمعدلات متزايدة طيلة السنوات الموالية، إذ سيصل هذا الأثر إلى حدود 25.16 % و24.80 % في الفترة السادسة والفترة الخامسة على التوالي .

حدوث صدمة معيارية مقدرة بـ 1% في الاستثمار السياحي تؤدي إلى رفع معدلات البطالة طيلة الفترة الأولى إلا انه ابتداء من الفترة الثانية يصبح هدا الأثر سالب طيلة السنوات الموالية ، أي أن الإيرادات السياحية تعمل على خفض معدل البطالة ابتداء من السنة الثانية.

حدوث صدمة معيارية مقدرة بـ 1% في الإيرادات السياحية تؤدي إلى خفض معدلات التضخم حيث قدرت بـ 16 % في الفترة التاسعة وبـ 17 % في الفترة الأخيرة كأقصى تقدير.

اختبار سببية غرانجر في الاطار المتعدد (Multivariate Granger Causality)

بما انه لا يوجد أي متجه تكاملي، اعتمادا على نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك .فإنه يتاح لنا استخدام منهجية متجه الانحدار الذاتي لاختبار سببية غرانجر لنتمكن من رؤية العلاقة الحركية قصيرة الأجل . ونظرا لطبيعة بحثنا فسوف نركز تحليلنا على العلاقة السببية بين الاستثمار السياحي وباقي المتغيرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي ، البطالة ، التضخم).

الجدول رقم (09) :اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات

المتغير التابع	RET	TCHO	GPIB	LINF
TCHO	8.29 (0.004)	/	0.3863 (1.90125)	8.22* (0.016)
GPIB	16.22* (0.001)	(18.325) 0.001	/	10.01* (0.018)
LINF	2.29 (0.664)	6.823* (0.0032)	7.365 (0.00402)	/
RET	/	10.33* (0.005)	3.20* 0.08.5	2.374 (0.123)

*تشير إلى رفض الفرضية الأساسية عند مستوى معنوية 5 % ، الأرقام بين قوسيين [ ] تشير إلى قيمة Chi-sq

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات EVIWS

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه (نتائج سببية غرانجر) نستنتج أن كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % بالنسبة لمعادلة الاستثمار السياحي. وهذا يعني أن كل من معدل النمو الناتج الإجمالي ومعدل التضخم يؤثران على الاستثمار السياحي. وفيما يتعلق بمعادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد أظهرت النتائج أن كل من الاستثمار السياحي لم يكن ذا دلالة إحصائية عند 5 % ، وهذا يعني من الاستثمار السياحي لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي . أما معادلة البطالة ، فقد كان الاستثمار السياحي معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5 % ، ولم يكن دو معنوية احصائية في معادلة التضخم عند نفس المستوى، وهذا معناه ان الاستثمار السياحي يسبب معدل البطالة ولا يسبب معدل التضخم،. وباختصار هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه الاستثمار السياحي ومعدل البطالة، في حين نجد أن هناك علاقة أحادية الاتجاه بين الاستثمار السياحي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.

النتائج

لقد حاولنا في هذه الدراسة قدر الإمكان إبراز مفهوم الاستثمارات السياحية خصائصها وأهدافها إضافة إلى التطرق إلى المختلف آليات دعم هذه الاستثمارات في الجزائر وعرض تطورها خلال الفترة 1990-2014 وفي الأخير مدى مساهمة وفعالية الاستثمارات والقطاع السياحي في تحقيق الإنعاش الاقتصادي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ضعف حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي في الجزائر خلال فترة الدراسة يوحي بعدم الاهتمام بالقطاع السياحي مقارنة بالقطاعات
- ضعف الميزانية السنوية المخصصة لتسيير القطاع السياحي في الجزائر مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث لم تتجاوز نسبة هذه الميزانية % 0.3 خلال الفترة وهو حجم ضعيف جدا يعكس ضعف ونقص الاهتمام بالقطاع السياحي في الجزائر، وتدني مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري
- وجود علاقة طردية ضعيفة نوعا ما بين الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن معامل الانحدار في معادلة معدل النمو الاقتصادي لم يتعدي 0.8 % ، كذلك ضعف معامل التحديد مما يدل على ضعف المتغيرات المدرجة في النموذج (من بينها االاستثمار السياحي) في تفسير تغير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط بالدرجة الأولى.

- حسب نتائج نموذج أشعة الانحدار الذاتي فان الاستثمار السياحي في الجزائر يعمل على خفض معدلات البطالة في الجزائر حيث توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين هدين المتغيرين وبميل مرتفع نوعا ما قدر بـ 5 % أما فيما يخص العلاقة بين الاستثمار السياحي ومعدلات التضخم فان هده العلاقة لم تكن واضحة المعالم.

- هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة، في حين نجد أن هناك علاقة أحادية الاتجاه بين الاستثمار السياحي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.

وبناءا على النتائج المتوصل اليها نقوم

الاقترحات

- إعادة النظر في سياستنا السياحية كدعامة اقتصادية وذلك بإعطاء أهمية كبيرة للاستثمار (سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي) في قطاع السياحة واعتباره كمحرك رئيسي للأنشطة والقطاعات الأخرى.
- ضرورة السهر على انجاز الأقطاب السياحية للامتياز و القرى السياحية المقررة في هذا باعتبارها الدعامة الأساسية والرهان الذي يجعل من الجزائر قطبا سياحيا و مقصدا
- ضرورة إشراك القطاع الخاص وتشجيعه و منحه مكانة هامة في تنفيذ المشاريع والقطاعات ذات صلة بالنشاط السياحي

- نشر الثقافة السياحية بين الأفراد من اجل زيادة الوعي الثقافي بأهمية النشاط السياحي وأثره في زيادة معدل النمو الاقتصادي؛وخفض معدلات البطالة والتضخم. حيث تساهم زيادة الوعي الثقافي بين المواطنين بأهمية النشاط السياحي في زيادة درجة الرقي السلوكي في التعامل مع السائح بما يؤدي إلى زيادة الانطباعات الإيجابية لديه للعودة مرة أخرى.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1]– عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة-دراسة مقارنة -مذكرة ماجستير) غ م(، جامعة باتنة، 2002، ص 26.

[2]– بوزاهر ننسرين ، تمويل اتلاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتنصادية وعلوم التسشيير، جامعة بسكرة، 2006،ص: 31.ظ

[3]– الطيب الداوي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحية– دراسة حالة ولاية جيجل -، الملتقى الدولي حول :الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ،يومي ك27/26 ،نوفمبر 2014،ص: 18.

[4]– سارة بوسعيود، عبد الحميد بوشرمة، دور الموارد البشرية في نجاح الاستثمارات السياحية، الملتقى الدولي حول، الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمؤمول،يومي 09 و10 نوفمبر 20016 ص: ص:04.

[5]– منصوري زين، واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة شمال افريقيا ، العدد02 ،ص:125

[6]– نفس المرجع ،ص: 07

[7]– عبد القادر شلالي، عبد القادر عوينان، مداخلة بعنوان: الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025 ، الملتقى العلمي الوطني حول"السياحة في الجزائر: واقع وأفاق"، معهد العلوم الاقتصادية، بالمركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة،يوم 11–12–2010 ،ص:11

[8]– بربيش السعيد، شابي حليمة، مداخلة بعنوان: دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة.، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة،15 – 16 نوفمبر 2011،ص14.

[9]– بولفول هارون، عادل مستوي،توجيه الاستثمار السياحي نحو القطاع السياحي احد السبل الكفيلة لانعاش الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول، الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمؤمول،يومي 09 و10 نوفمبر 20016 ص: ص06.

[10]– عمر بوجميعة، بلال معوج، واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول، الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمؤمول،يومي 09 و10 نوفمبر 20016 ص: 11

[11]– بولفول هارون، عادل مستوي ، مرجع سبق ذكره،ص: 12.

[12]– بولفول هارون، عادل مستوي، مرجع سبق ذكره، ص13.

[13]– زكية احمد مشعل، عماد محمد ابو دلو،اثر عرض النقد في مستوى الاسعار والانتاج، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد1، العدد 2،2014،ص:182

[14] - *RégisBourbonnais ,Econométrie, Dunod, 5ème Edition,Paris , 2004,p :233-234*

[15] *-Ibid , p112*

[16] - *Johansen, S., Statistical Analysis of Cointegration Vectors, Journal of Economic Dynamics and Control, Vol.12,1998, (231-254).*

[17] - *RégisBourbonnais,Op-Cit,p :291*